الفلسفة في مناهجنا الدراسية

حسن مدن

ناقشت الدورة الثانية والأربعون لمنتدى التنمية الخليجي، مطلع شهر فبراير/شباط الجاري، في الرياض، موضوع «دور المعرفة والثقافة في تعزيز التنمية في دول الخليج العربي»، بمشاركة واسعة من شخصيات أكاديمية وسياسية من مختلف بلدان المنطقة، وقدّمت فيها ست أوراق بحثية، كان لي شرف أن أقدّم إحداها، وسعيت فيها إلى مقاربة «إصلاح منظومة التعليم كشرطٍ للتنمية»، واخترت الوقوف أمام تدريس مادّة الفلسفة في المدارس الثانوية في بلدان المنطقة مثالاً.

مع الإقرار بما حققته بلدان مجلس التعاون الخليجي من نجاحات في مجال التعليم، حتى أن تصنيف مؤسسة «كيو. إس» للعام 2024 وضع ثماني جامعات خليجية في قائمة أفضل عشر جامعات عربية. وفي مجال محو الأمية يمكن القول إن بلدان المنطقة حققت نجاحاتٍ لم تبلغها دول عربية كثيرة، لكن هذا لا يعني أن حال التعليم في بلداننا مثالية، فما زالت تعاني من أوجهٍ خلل كثيرة، وما زال الضعف يعتري المناهج الدراسية التي تدرّس في المدارس أولاً. وفي الجامعات تالياً، ومن ذلك غياب أو تهميش مادة بأهمية مادة الفلسفة.

إذا بقيت المناهج الدراسية المعتمدة هي ذاتها، والرؤية أو الفلسفة التعليمية هي نفسها المتبعة الآن في كثير من بلداننا، ستبقى مخرجات التعليم، من حيث الجوهر، كما هي، ولن نشهد النهضة التعليمية المنشودة التي ما انفكّ المفكرون العرب ذوو البصيرة السليمة يطالبون بها، منذ نشر طه حسين كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» في 1938، أو فلنقل منذ تلك الحقبة التي عاشها الرجل، وشهدت السجال بين القديم والجديد، يوم أن كان الجديد يتقدّم، والقديم يتصدّع، حتى لو لم يَنهر.

ثمّة وهم مستحوذ على بعض الأذهان أن التعليم لكي يكون حديثاً وعصرياً، عليه التخلي عن كثير من مكونات منظومته، وأن يتوجّه إلى تلبية ما تُعرف بـ«احتياجات» السوق، التي تتطلب إعداد الشباب للمهن المتاحة في هذه السوق اليوم، وهي مهنٌ تتجه نحو الخدماتية، والوظائف الماليّة والمصرفيّة، التي تتطلب مهارات معينة من نوع معرفة مقبولة باللغة الإنجليزيّة، خاصة في المجالات التي يتطلبها هذا النوع من المهن، فضلاً عن كفاءة التعامل مع البرامج الإلكترونيّة، فيما يفترض في التعليم أن يكون منظومة متكاملة من المعارف والقيم المنفتحة على أفق إنساني واسع، ولا تنحصر وظيفته في إعداد من يلبّون متطلبات السوق فحسب، على أهميّة ذلك، وإنما أيضاً وأساساً، إعداد كوادر بتكوين ثقافيّ إنساني منفتح، مع ما يتطلبه ذلك من تدريس للفلسفة والفكر التنويريّ، وقراءة الأدب والاستمتاع بالموسيقى والفنون عامة.

لن يكون كافياً إدخال مادّة مثل الفلسفة في المناهج الدراسية، فالأهم هو طبيعة المادّة المنتقاة من تاريخ الفلسفة الحافل والزاخر بالمتناقضات والرؤى المتعدّدة، والأهم من هذا منهج التدريس الذي تقدّم به هذه المادة، وكفاءة التربويين الذين يقدّمونها وطبيعة رؤاهم. وأمرٌ طبيٌ عودة التوجه إلى تدريس الفلسفة في البلدان التي غابت عن مقرّراتها، لكن حتى اللحظة من الصعب الجزم بما إذا كان هذا التوجّه وجد أو سيجد طريقه للتنفيذ، وما إذا كانت المهمة أوليت أو ستولى إلى كفاءات، ممن يدركون أهمية هذه المادّة، ويحسنون تقديمها إلى الطلبة، بطريقة تجعل منها مادة محببة، لا منفرة. وحتى في البلدان التي استمرّ فيها تدريس مادّة الفلسفة ولم يتوقف، فإن شهادات مختصّين تشير إلى أن هذا التدريس، بالصورة التي يتمّ بها، ومن خلال طبيعة البرامج التي تدّرس، ما زال بعيداً عن بلوغ المنشود من الأهداف.

ثمّة دلائلُ ومؤشراتٌ على أن مكانة الشأن الفلسفي في مجتمعات الخليج آخذة في النمو، رغم كل المعوّقات والكوابح، من علامات ذلك ظهور وجوه مهتمة بالفلسفة ودارسة لها، ومقدّمة لرؤى جديدة، لفهم التحولات الدائرة من حولنا، سواء في مجتمعاتنا أو في العالم، وفي ذلك تعبير عن جاهزية مجتمعاتنا لمزيدٍ من التحديث الفكري والمجتمعي إن توفرت له شروطه.

حماس في المنعرج المصيري

محمد أبو رمان

ثمّة مكتسباتٌ سياسيةٌ ورمزيةٌ عديدةٌ تحقّقت مع عملية طوفان الأقصى، وما بعدها من صمود أسطوري لكتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وفي مقدمتها ردّ الاعتبار للقضية الفلسطينية عالمياً، وإعادة فكرة «حلّ الدولتين» إلى الطاولة، وانهيار المقاربة الأميركية، التي ورثتها إدارة الرئيس جوزيف بايدن عن الإدارة السابقة التي تقوم على مفهوم «السلام الإقليمي»، وتجاهل القضية الفلسطينية أو تجاوزها وتصفيتها بصورة واقعية عبر عمليات متوازية، سواء عبر تمدّد الاستيطان القاتل، استبدال الحلول الاقتصادية بالسياسية، تصفية وكالة أونروا، والتطبيع مع الدول العربية.

في المقابل، الاختلال الكبير في موازين القوى، سواء على صعيد القوة العسكرية التدميرية الإسرائيلية (التي أحدثت كارثة إنسانية هائلة في غزّة) والمواقف الدولية والعربية والإقليمية وشيطنة الحركة دولياً، وما هو أهم من ذلك، محاولة حكومة نتنياهو استثمار الحرب لإيقاع نكبة جديدة وتهجير؛ ذلك كلّه يفرض استحقاقات استراتيجية وسياسية كبيرة على قيادة الحركة، تتجاوز الحسابات التكتيكية العسكرية في الميدان، مع تكريس نمط من «التدحّل المحدود» من حلف المقاومة في مساندة الحركة، بما لا يؤدّي إلى تغيير جوهري في الموازين الاستراتيجية.

تتناور الحركة سياسياً في مساحاتٍ محدودةٍ جداً، ومن الواضح أنّ هناك إيمانٌ فقط أجندة إسرائيلية، بل دولية وإقليمية، حسمت موضوع عدم استمرار الحركة بحكم قطاع غزّة أولاً، وبإعادة ترسيم المعادلة الفلسطينية، ومحور الخلاف الأميركي - الإسرائيلي اليوم ليس حول بقاء «حكم حماس»، بل من سيحكم غزّة: السلطة الفلسطينية (بعد التجديد والإصلاح، بحسب المصطلح الجديد المتداول دولياً وإقليمياً) أم إسرائيل من خلال حكومة محلية تابعة للاحتلال، أم مرحلة انتقالية ووصاية دولية أو إقليمية، إلى حين ترتيب الأوضاع في القطاع، مع التذكير بأنّ إعادة الإعمار، أو السماح بذلك، وكلفته (تصل إلى مليارات الدولارات) مرتبطة بالترتيبات السياسية الجديدة، وكل ما هو مطروح يستبعد «حكم حماس»!

يفضل بنيامين نتنياهو ويمينُه المتطرّف استمرار الحرب لأسباب سياسية داخلية وشخصية وأيديولوجية، ما يعني استمرار معاناة إنسانية تجاوزت الحدود كافّة، عبر عمليات إبادة وقتل وتجويع وحصار وتهجير. أما الحقيقة، فتحاول إنهاء معادلة من نوع معرفة معقولة باللغة الإنجليزيّة، خاصة في المجالات التي يتطلبها هذا النوع من المهن، فضلاً عن كفاءة التعامل مع البرامج الإلكترونيّة، فيما يفترض في التعليم أن يكون منظومة متكاملة من المعارف والقيم المنفتحة على أفق إنساني واسع، ولا تنحصر وظيفته في إعداد من يلبّون متطلبات السوق فحسب، على أهميّة ذلك، وإنما أيضاً وأساساً، إعداد كوادر بتكوين ثقافيّ إنساني منفتح، مع ما يتطلبه ذلك من تدريس للفلسفة والفكر التنويريّ، وقراءة الأدب والاستمتاع بالموسيقى والفنون عامة.

لن يكون كافياً إدخال مادّة مثل الفلسفة في المناهج الدراسية، فالأهم هو طبيعة المادّة المنتقاة من تاريخ الفلسفة الحافل والزاخر بالمتناقضات والرؤى المتعدّدة، والأهم من هذا منهج التدريس الذي تقدّم به هذه المادة، وكفاءة التربويين الذين يقدّمونها وطبيعة رؤاهم. وأمرٌ طبيٌ عودة التوجه إلى تدريس الفلسفة في البلدان التي غابت عن مقرّراتها، لكن حتى اللحظة من الصعب الجزم بما إذا كان هذا التوجّه وجد أو سيجد طريقه للتنفيذ، وما إذا كانت المهمة أوليت أو ستولى إلى كفاءات، ممن يدركون أهمية هذه المادّة، ويحسنون تقديمها إلى الطلبة، بطريقة تجعل منها مادة محببة، لا منفرة. وحتى في البلدان التي استمرّ فيها تدريس مادّة الفلسفة ولم يتوقف، فإن شهادات مختصّين تشير إلى أن هذا التدريس، بالصورة التي يتمّ بها، ومن خلال طبيعة البرامج التي تدّرس، ما زال بعيداً عن بلوغ المنشود من الأهداف.

ثمّة دلائلُ ومؤشراتٌ على أن مكانة الشأن الفلسفي في مجتمعات الخليج آخذة في النمو، رغم كل المعوّقات والكوابح، من علامات ذلك ظهور وجوه مهتمة بالفلسفة ودارسة لها، ومقدّمة لرؤى جديدة، لفهم التحولات الدائرة من حولنا، سواء في مجتمعاتنا أو في العالم، وفي ذلك تعبير عن جاهزية مجتمعاتنا لمزيدٍ من التحديث الفكري والمجتمعي إن توفرت له شروطه.

عشاء «مملوك» الأخير على مائدة الأسد

أيمن الشوفي

هل كان طبق السلمون المدخّن آخر ما تناوله اللواء علي مملوك؟ وهل شرب نبيذاً فرنسياً من ماركة بيتروس أو شاتو بصحبة بشّار الأسد؟ قبل أن تتضارب الأنباء وتختلف بشأن مصيره، وكان المخيلة هنا لا تتلكأ في الإنفاق على شراء مثل هذا السيناريو، أو الاقتباس عنه، وكأنها تستعيد بهذا السرد الانتقائي أيضاً، مشهداً من مسلسل «ابتسم أيها الجنرال»، وفيه استرسل «فرات» بنصفية زوج أخته، بعشاءٍ، ونبيذ مسموم، حيث لا يتفادى غياب مدير مكتب الأمن الوطني (القومي سابقاً) عبور احتمالات عديدة إلى جواره، بتقشعُ بعضها، ويبقى بعضها الآخر معتماً، لكن تلك الاحتمالات ضرورية لكي تُفسح لها الافتراضاتُ المتضاربة دربَ العبور إلى حتمية حدوث إبطال مفاعيل الرجل الأقوى والأذكى في منظومة بشّار الأسد الأمنية.

ربما كان فعل التصفية قد وقع فعلاً، وجرت مداراته، فالاحتمالات هنا تتصارع بعناية وعناد ملحوظيْن، فاحتمال تصفية مملوك قائمٌ، وكذلك احتمال بقائه حيّاً قائمٌ هو الآخر، وإن بنسب متفاوتة، من دون أن تُفسح التصريحاتُ الرسمية طريقاً للاهتداء إلى مصير الرجل، فطبيعة تكوين النظام السوري وعمله تُملي عليه هذا النوع من التعاطي مع هذا النوع من القضايا الحساسة، أو التي يظنّها كذلك، مثلما تكتّم في السابق على موت حافظ الأسد عام 2000 إلى حين تمكّن من ترتيب انتقال آمن للسلطة إلى الوريث بشّار، الذي بدا حينها أقرب إلى «البيعة» بصفتها نبيذاً فرنسياً من ماركة بيتروس أو شاتو بصحبة بشّار الأسد؟ قبل أن تتضارب الأنباء وتختلف بشأن مصيره، وكان المخيلة هنا لا تتلكأ في الإنفاق على شراء مثل هذا السيناريو، أو الاقتباس عنه، وكأنها تستعيد بهذا السرد الانتقائي أيضاً، مشهداً من مسلسل «ابتسم أيها الجنرال»، وفيه استرسل «فرات» بنصفية زوج أخته، بعشاءٍ، ونبيذ مسموم، حيث لا يتفادى غياب مدير مكتب الأمن الوطني (القومي سابقاً) عبور احتمالات عديدة إلى جواره، بتقشعُ بعضها، ويبقى بعضها الآخر معتماً، لكن تلك الاحتمالات ضرورية لكي تُفسح لها الافتراضاتُ المتضاربة دربَ العبور إلى حتمية حدوث إبطال مفاعيل الرجل الأقوى والأذكى في منظومة بشّار الأسد الأمنية.

ربما كان فعل التصفية قد وقع فعلاً، وجرت مداراته، فالاحتمالات هنا تتصارع بعناية وعناد ملحوظيْن، فاحتمال تصفية مملوك قائمٌ، وكذلك احتمال بقائه حيّاً قائمٌ هو الآخر، وإن بنسب متفاوتة، من دون أن تُفسح التصريحاتُ الرسمية طريقاً للاهتداء إلى مصير الرجل، فطبيعة تكوين النظام السوري وعمله تُملي عليه هذا النوع من التعاطي مع هذا النوع من القضايا الحساسة، أو التي يظنّها كذلك، بمسالكها الرياضيّة، فيحدّد النظام السياسي في سورية هنا وقوع الحدث، أو عدم وقوعه كفعلٍ وصانيٍ يمارسه على المجتمع أيضاً.

كذلك إن غياب علي مملوك عن تصدّر الواجهة الأمنية لنظام بشار الأسد لم يُفسد الاستهدافات الإسرائيلية قيادات إيرانية لا تملّ من الظهور داخل الجغرافيا السورية. فإحدى فرضيات تصفية مدير مكتب الأمن الوطني لدى النظام السوري، أو إقصائه، كانت تميلُ إلى التشكيك في دوره اللصيق بتسريب إحداثيات وجود قيادات من الحرس الثوري الإيراني داخل الأراضي السورية، وإرسالها، مباشرةً أو عبر وسطاء، كهدايا ثمينة إلى الجانب الإسرائيلي، لكن حتى قصفت إسرائيل في يوم 20 يناير/ كانون الثاني مبنى سكنياً في منطقة المزّة فيلات بدمشق، وذهب جرّاءه خمسة قادة من الحرس الثوري الإيراني، كان علي مملوك يردّد في أحد مستشفيات العاصمة بحسب خبر تناقلته بعض وسائل الإعلام الروسيّة، ثم استهدفت إسرائيل يوم 29 يناير/ كانون الثاني مقرّاً إيرانياً في منطقة السيدة زينب بريف دمشق، وأدّى الاستهداف إلى مقتل سبعة مستشارين إيرانيين دفعة واحدة، وفي الاستهدافيْن الأخيريْن كان اللواء كفاح الملحم المقرّب من إيران هو الذي يرأس مكتب الأمن الوطني، وهو المنصب الذي كان يشغله علي مملوك قبل اختفائه، الأمر الذي يرجّح فرضيةً أخرى أبصرت النور، إجراء مراجعة عامة لمنظومته الأمنية، بحيث تكون حركة التغيرات أخيراً في المناصب الأمنية الرفيعة ذات صلة بهذا الشأن، وإن أضفنا إليها بعض التوابل، مثل دمج بعض الأجهزة الأمنية وإلغائها، وإصلاحات عقائدية وتنظيمية داخل حزب البعث، ستكون وصفة الإصلاحات المرْتَقبة جاهزة لكي يتناولها المهتمون بالشأن السوري، وقد يكون تعيين الإمارات سفيراً لها بدمشق أواخر الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، وهذا يحدث للمرّة الأولى منذ الثورة السورية ضد بشّار الأسد عام 2011، بداية استحسانٌ عربيّ للوجبات الإصلاحية التي يعكف مطبخُ النظام السوري في الآونة الأخيرة على طهوها.

> غياب علي مملوك عن تصدّر الواجهة الأمنية لنظام بشار الأسد لم يُفسد الاستهدافات الإسرائيلية قيادات إيرانية لا تملّ من الظهور داخل الجغرافيا السورية

يعلم الجميع أن الارتزاق هو التجلّي المرئي الراهن للنظام السوري، الذي يظهرُ كطفحٍ جلدي لا لبس فيه، والنظام السوري هو الخادم بنمطه التكتّفي الوظيفيّ لمصالح عصابة آل الأسد التي تحكم البلاد منذ نصف قرن، وهي التي لا تكترث أصلاً، ولا تديرُ بالاً لاستفحال أمراض استباحة مفهومي السيادة الوطنية والقرار السياسي، حين يتردّدان بلا انقطاع على كامل الجغرافيا الوطنية. فإسرائيل تمزّق بطائراتها وصواريخها الذكية سماء دمشق وريفها، تبحث بمنطق الجزار عن لحم ضباط الحرس الثوري الإيراني، والأردن الذي يقصد بطائراته تلك الأهداف المحضنة لتجّار المخدّرات ومصنّعيها في جنوب البلاد يريد إنهاء تلك الورطة التي تهدّد أمنه القومي، والتي تنبع من انتدار سيادة دولة تحدّاها. كذلك يقصف الطيران التركي، على هيئات متباعدة بقودها الضوء الأخضر الأميركي كل ما يتّصلُ بحزب العمّال الكردستاني داخل الشمال السوري، يستبيحُ ولا يناقشه حاكم دمشق أو يعترض، ثم ترثُ الولايات المتحدة أخيراً بليلة ساخنة عاشتها منطقة دير الزور والبوكمال في شمال شرق سورية على إثر مقتل جنودٍ لها، فتستهدف مقارّ فصائل تابعة للحرس الثوري الإيراني، بعد تحذيراتٍ جعلت من تلك الضربة أشبه بعرض مسرحي ساذج ومثير للسخرية في آن واحد، لكنّه يستبيح وسواه أيضاً «السيادة الوطنية» للجغرافيا التي يغتصبها آل الأسد. فأي استثمار عربيّ أو إقليمي سواء بمعناه السياسي أو الاقتصادي هذا الذي يُراد له أن يُطلّ برأسه من سورية، وهي التي عدا عن كونها منزوعة السيادة، وتحكمها عصابةٌ مريضة، نجدها أيضاً وقد حققت العام الماضي ترتيباً لائقاً بها على مؤشّر الفساد العالمي، إذ تربّعت سعيدةً في قاعه، لتكون مع الصومال أكثر الدول فساداً على وجه الأرض بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، وماذا يمكن لعصابة حاكمة فاقدة للأخلاق أن تقدّم لشعبٍ تُهينُه وتحتجزه كرهائن، ولدول تحيطُ بها وتهينها غير تصدير كلّ هذا السمّ والنفاق؟!

(كاتب سوري)

سؤال الإيديولوجيا الهُويّة

عبد القادر الشاوي

يمكن أن نجد في أقوال النشطاء السياسيين والباحثين الأمازيغيين في مختلف الدول المغاربية نوعاً من الرفض الإيديولوجي الحادّ لمفهوم العروبة وللعرب، وفي أحيانٍ كثيرة، لكل ما يقارب ذلك، أو يخصّه بحكمِ الارتباط، من أنحاء أو تأثير أو أحداث. وقد لا يكون من المفيد الحديث عن المعنى الرمزي، وهو الفعلي والحصري في بعض التجارب الحركية (الكراهية والعداوة والانحياز لأعراق أخرى) عند غُلاتهم، سواء عند وصفهم «الفتح» بـ«الغزو»، أو في اعتقادهم، وفيه ما لا يخفى من الأوهام، بوجود تاريخ خاص بالأمازيغ ليس هناك بين الباحثين الجادّين من يُثبت عراقته أو أصوله البعيدة، سواء تعلق الأمر بالمصادر المكتوبة أو بالعلامات المنقوشة. أما الحديث عن فرادته أو صحة تطوراته الخاصة أو استقلاله بمجد ليس لغيره، فلعله من الاستنتاج الذي يُراد به، حسب الظرفيات، ابتعاث مجدٍ يمكن أن يصلح سياقاً للدعوة الهوياتية الخاصة، إلخ.

أطوّر هذه الفكرة لأقول إن فيه معنىً معيّناً للهوية، يُراد لها، فضلاً عن الأحقية التاريخية المدعاة بالقدامة، أن تبرز، إلى أن تسود، في مواجهة العروبة (والعربية أيضاً)، لا في تفاعل وتداخل معها. وأضيف إلى هذا أن الفهم السابق يعلن تأويلاً معيّناً للتاريخ المغاربي الذي دشنه وكتبه «الفاتحون» الأول لشمال أفريقيا عندما يوصف على وجه الخصوص بـ«الإلحاق الجبري» الذي في معناه صراحة ما يمكن الاصطلاح على تسميته «الاغتصاب الجغرافي»، فيكون مُسْنَدُه الأقصى، منطقياً، متمثلاً باعتداء الغاصب على الأرض والسكان والمحاصيل الزراعية إن كانت، وأساساً على الانتماء والثقافة واللغة إلخ، أي تلك الخصوصيات التي تضفي الشرعية والأحقّية على الوجود الاستثنائي الخاص الذي لا يمتزّ بغيره إلا إذا كان العنف، والهزيمة واردة بحكم القلّة أو التخلف أو عدم القدرة على المواجهة، هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغزو والإيقاع على السيطرة. وقول قائل إن «الحركة الأمازيغية إنما تسْتند لإحياء الهوية الأمازيغية، لمحاربة التذويب داخل الهوية العربية، التي فُرضت علينا جبراً»، مع التلويح بالإرادة الخاصة في المجابهة والمواجهة «تناضل من أجل فرض أنفسنا، نناضل من أجل أن نقول لا، أنا موجود أنا لي هوية مميزة. أنا أمازيغي وهذا حقّي، أنا لستُ عربياً» يمكن اعتباره، ولو أنه مكرور، تعبيراً شاذّاً، مع ما فيه من ملامح التطرّف اللفظي (والسياسي كذلك)، عن الخصاص الظرفي الذي يحمل على المعارضة، من غير أن تكون هذه أصلاً ذات محتوى فكري، أو لها من المبرّرات ما يسندها في البحث والمطالبة.

موضوع الفتح الإسلامي المقرون بالغزو، أو بالتذويب، لا يصمد في وجه أي تحليل منطقي معقول، مهما كانت مقدّماته التاريخية وأسانيده الثقافية والإيديولوجية، وأساساً لغياب المصادر الصميمة التي يمكن أن تكون مرجعاً له في التحليل أو في المطالبة أو في استخراج المهام الواجب النضال من أجلها أو العمل وفقها. أضيف إلى ذلك أن كل ما قيل عنه، وهو كان على فترات استمرّت تقريباً قرابة قرن، إنما كان بعده ولاحقاً لوقوعه في الزمن. ثم إنه لا يمكن أن يكون مبرّراً لابتعاث هوية ما لأنها أصبحت هوية إثنية «جامدة» فقدت مبرّرات استقلالها وخواصها الذاتية بفعل الاندماج، حتى ولو كان قسرياً، الذي اندمجت فيه أو اندمج فيها (التاريخ البيزنطي قبل العربي الإسلامي مثلاً)... وإلا كان من الضروري ابتعاث جميع الهويات التاريخية التي ظهرت في مجرى التطور الإنساني عبر العصور، وهي كثيرة، ثم فقدت مبرّرات الاستمرار بسبب من الأسباب الموجبة لذلك، ولا أرى ذلك من الناحيتين المعرفية والإنسانية.

> تأخذ قضية الهوية في سياق التطوّر السياسي والاجتماعي لأكثر من بلد مغاربي شكل التعارض، وفي أحيان كثيرة شكل المعاداة

ويحقّ لمن يفهم التطور في سياقه التاريخي أن يسائل الناشط الأمازيغي المنافح عن الهوية الصافية الخالية من شوائب العروبة: من أنتَ في «فُرِضَتْ علينا جبراً» التي تَذْكُرُها؟ ومن وَكَّلكَ بحق التعبير عن الجماعة المُلغية؟ ثم ما الهوية العربية التي ذُوِّبْتَ؟ والأخرى الأمازيغية التي يجب إحياؤها؟ أسئلة يطرحها الباحث في وجه التعصّب والإقصاء الذي يتسلّح به الناشط السياسي المعارض، ولا يريد منه جواباً، لأن السائل يعلّل مجرى التاريخ من الوجهة العقلية التي ترى في الأحداث التاريخية الكبرى تطوّراً لا يفهم إلا سعياً لتحقيق الغلبة بمختلف الدواعي (المتشابكة غالباً) التي تقود الفعل إلى بلوغ الهدف، بينما الناشط الأمازيغي يتفاعل أكثر من التطورات الإنسانية في المراحل الديمقراطية المتأخّرة، أي عندما أصبح هاجس الهوية بحثاً عن الذات، من أجل تحقيب حضورها في التاريخ (التاريخ الغائب أو المُغَيَّب) لا الكونية، هو المطلب الذي يحقق الوجود، من خلال الاعتراف بجدواه أو أهميته أو أحقيته، ضمن الوطنية الوطنية العصرية. والهوية في هذا ليست إلا ذلك المفهوم المستعمل أساساً كرديف للوجود الشخصي، الفردي، القائم على مميّزات أساسية لا تعبأ بالتأثير التاريخي والثقافي والاجتماعي، أو تستصغره في جميع الأحوال.

والمثير في هذا السياق أن هناك جهات أجنبية تتفاعل مع هذا الوضع في ارتباط بمصالحها الأكثر «إمبريالية» على الصعيد العالمي. ولن أشير هنا إلا إلى التقارير التي تعدّها السفارات الأميركية عن حقوق الإنسان في البلدان التي تعتبرها غير ديمقراطية، أو في الطريق إلى الديمقراطية التي تفترضها لها. وفي تقرير للسفارة الأميركية في الجزائر، مثلاً، لم يمض عليه التقادم، كتابة ملغرة «تؤكّد» أن «جماعات أمازيغية تعاني من فقدان تقاليدها ولغتها بسبب التعريب»، وفي فقرة من فقراته تحريض واضح على المقاومة كأحد الحلول الممكنة لإرغام الدولة الجزائرية على الاعتراف بـ«النزعة القبائلية»، إلخ. فلا يفهم ذلك خارج النطاق الوطني المحلي، بصرف النظر عن صحته أو خطئه، إلا أسلوباً للتحريض ضد العنصر العربي، هذا فضلاً عن طبيعته في علاقة بالدولة الجزائرية كوصاية واتهام مباشر تريد به الخارجية الأميركية الظهور بمظهر من يدافع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتعبير ضمنياً عن سَوْاء الديمقراطية المتبعة في بلدها، «ديموقراطياً» و«جمهورياً» على حد سواء. أريد الوصول إلى خلاصة كبرى مفادها بأن الأقوال والتصريحات المذكورة تستمدّ «روحها» الهوياتيه من القراءة الممكنة التي لا يمكن أن تكون إلا تأويلية، للتاريخ القديم في تفاعلها مع التطورات الحادثة في الزمن الحالي المليء بالدعوات والنماذج والتطوّرات والمطالب البشرية والأوضاع الاستثنائية، وكذا في علاقة متطورة بالإعلان العالمي لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية، دينية أو لغوية، وبالخصوص لمادّتيه الأولى والثانية اللتين تنصّان على حقّ تلك الأقليات في صون هوياتها وتطويرها، وأنّ على الدول أن تُصْدِر تشريعات مناسبة للوصول إلى تلك الغاية، مع التنصيص على الحقّ في التمتّع بثقافتها الخاصة والحفاظ على أديانهم ولغاتهم بطريقة حرّة ودون تمييز من أي نوع كان. هنا نكون في الحقيقة في صلب الموضوع القومي (العربي) في تناظر مع قضية الهوية التي تأخذ في سياق التطوّر السياسي والاجتماعي أكثر من بلد مغاربي شكل التعارض، وفي أحيان كثيرة شكل المعاداة، خصوصاً أن أغلب من يقومون بذلك ويشرفون عليه بمختلف الوسائط المناسبة، وغير المناسبة، هم من المنظمات المنخرطين في جمعيات مدنية معارضة من الوجهة السياسية لمختلف مظاهر التسلط، أو ما يمكن اعتباره تسلطاً، من الدولة الوطنية. ولّما كانت هذه الدولة على الصعيد المغاربي قد تأسست في سياق التجربة الاستعمارية أو الحمائية، ثم تطورت في العهود الاستقلالية، وخصوصاً منذ مطالع التسعينيات على وجه الخصوص، في ضوء الدعوات الوحدوية (مفهوم القوة) (الجزائر ثم ليبيا منذ 1969)، أو في تعارض معها (تونس، المغرب) التي شكلتها حركات ومنظمات التحرير (الاتحاد) للتخلص من الجحر وبناء وجودها الخاص، فإن النزوع الهوياتي، علماً أن مطالبه الثقافية واللغوية أساسية، بل وجوهرية، يتحوّل إلى تعبير نرجسي، وفي بعض الأحيان يتوسل بالمظلومية التاريخية، عن «قومية عنصرية»، ويمكن اعتباره أيضاً حجّة فلسفية للدفاع عن «التفوق الطبيعي» الذي هو في حقيقته يوتوبيا ارتدادية تبشر بإعادة تكوين أو إحياء «الجماعة» كـ«هوية حصرية»، انطلاقاً من عناصر دينية أو إقليمية أو وطنية ضيقة تعارض ما عداها بإطلاق.

(كاتب مغربي)

الأصولية الغربية والأصولية في الإسلام

بشار نرش

على الرغم من شيوع استخدام مفهوم الأصولية في كافة المجالات السياسية والفكرية والإعلامية، إلا أنّه يظل مفهوماً إشكالياً من حيث الفهم والتطبيق، فهذا المفهوم بما يحمله من دلالات مختلفة لا يعبّر تعبيراً دقيقاً توحي به لفظة الأصولية الرائجة حالياً، وخصوصاً لجهة ما يتضمّنه هذا المصطلح من معانٍ الرجعية المعادية لكل تقدّم، ومحاولةً العديد من الدراسات حصر الأصولية في الإسلام واعتبارها صفة جوهرية له، والقول إن الإسلام بطبيعته أصولي، الأمر الذي أنتج صراعاً كبيراً بين الأطراف التي توظفه في أحكامها الفكرية أو مواقفها السياسية أو دعاياتها الإعلامية، لدرجة أصبح معه النعت بالأصولية بمثابة شتيمة سياسية.

هكذا فمفهوم الأصولية، كما يقول فهمي هويدي: «أنّ هذا التعبير أساساً لا أصل له في اللغة العربية، ولا أصل له في الخطاب الإسلامي»، فالأصولية قديمة قدم المسيحية ذاتها، وتعود جذورها إلى عهد الخلافات المعروفة بـ«الخريستولوجية»، المرتبطة بالفكر اللاهوتي المسيحي والمتعلقة بدراسة طبيعة السيد المسيح، وتمتد قروناً طويلة في سياق الصراع الكنسي – الغربي، حيث مارست هذه الأصولية أدوارها السياسية عبر تاريخها الطويل، والتي أنتجت حروباً وتصفيات مذهبية خارج وداخل المجتمع المسيحي نفسه.

أما الأصولية في الثقافة الإسلامية، وكمفهوم سائد متداول في وعينا العام وفي الخطاب العربي المعاصر، فترتبط بمُمارسات اشتق بعضُها من فعل أصل صار ذا أصل، لتعبر بذلك عن حركة عقائدية، طريقها تأصيل التعاليم واستنباط الأحكام الموافقة للشريعة والحلول الكفيلة بمعالجة معضلات الإنسان والمجتمع والدولة، غير أنّها في الفكر الغربي تُربط بالحركة الأصولية الغربية المتعصّبة مع كل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الغربي المسيحي بصورة عامة، والضمير الأميركي بصورة خاصة، ومما يلفت النظر في هذا المجال، تركيز الخطاب الاتهامي الغربي على الأصولية في الإسلام دون غيرها من الأصوليات المعاصرة، كالأصولية المسيحية والأصولية الصهيونية والأصولية الهندوسية، لذلك، سرعان من البس مفهوم الأصولية في الإسلام مسمّيات سلبية، واصبح من الشائع التوظيف الانتهازي لهذا المفهوم في مجال الصراع بين الغرب والإسلام، والتركيز على نقد البعد السياسي لهذه الأصولية من خلال إطلاق مفاهيم كالإسلاموية والتطرف والتشدد والإرهاب والتعصب، وكذلك تصوير الإسلام على أساس أنه ديانة أيديولوجية أصولية تخفي في مكنونها مشروعاً أيديولوجياً عقائدياً معادياً للمشروع الغربي.

وبالتالي، فإن معنى الأصولية في الثقافة الغربية الإسلامية يختلف عن البيئة الغربية، والسبب في ذلك يرجع لاختلاف ظروف كل منهما من حيث النشأة، والفكر، والعقيدة، فالأصولية في البيئة الإسلامية رمز لأهل الاجتهاد والاستنباط، وينطلق بقوة الإسلام هما على أصول الدين وعلم أصول الفقه، بينما في البيئة الغربية، عنوان على أهل الجمود والتطرف والتدمير، بل إنّ هذا المصطلح غريب عن البيئة الإسلامية، ومقحم عليها بقوة الإعلام الغربي، فالغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، تحاول أن تلصق بالحركة الإسلامية وصف الحركة الأصولية بمدلولها الغربي، الذي هو على النقيض تماماً من دلالات هذا المصطلح في الفكر الإسلامي ختاماً، ينبغي التأكيد أن الأصوليين في الغرب هم أهل الجمود والتقليد الذين يخاصمون العقل والمجاز والتأويل والقياس، بينما الأصوليون في الحضارة الإسلامية هم علماء أصول الفقه وأهل الاستنباط والاستدلال والاجتهاد والتجديد، ووفقاً لهذا الفهم، فإنّ مفهوم الأصولية في الإسلام يكتسب طبيعته وفلسفته الخاصة ولا يمكن أن يمثل نسخة مطابقة للأصولية الغربية، بل يستند إلى أصول نقية ومتماسكة تحقق مقاصد الشرع ومنافع العباد ولا تحتكر لأهواء البشر، فالإسلام لا يبرر الإكراه في الدين، بل يدعو إلى عقائده الخالصة، ودعوته الشاملة بالحكمة والموعظة الحسنة، فلا إكراه في الدين، هذه أصولينا الرحبة، والتي لا بد من تمييزها عن أصولياتهم المتنوعة، وتياراتها السياسية العنصرية، الإقصائية، لذلك من الظلم إقحام هذا المصطلح في الخطاب العام للعالم الإسلامي بالطريقة التي يتداولها الفكر الغربي، فما بينهما كما ما بين السماء والأرض من حيث المضمون.

> الأصوليون في الغرب أهل الجمود والتقليد الذين يخاصمون العقل والمجاز والتأويل والقياس

(كاتب سوري)

هذا «العجز» الأميركي

حسام كنفاني

يمكن القول إن جولة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن انتهت إلى فشل، ومعها عادت مسألة الخلافات الأميركية الإسرائيلية للظهور إلى العلن، والتي يبدو أنها هذه المرة أعقد من المرات السابقة التي ظهر فيها تباين بين واشنطن وتل أبيب في كيفية إدارة الحرب.

بلينكن، ومن خلفه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، كانا يمنيان النفس بالخروج بشيء إيجابي من جولة المفاوضات، وتقديم صورة مختلفة عن الموقف الأميركي من العدوان على قطاع غزة، وخصوصاً في ظل الموقف المعقد لبايدن في معركة تجديد ولايته الرئاسية. غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قطع الطريق على المسعى الأميركي بمسارعته إلى رفض المقترحات التي وضعتها حركة «حماس» في رد على مسودة باريس الهادفة إلى وقف مؤقت لإطلاق النار وتبادل الأسرى.

ورغم أن الولايات المتحدة بدت متفائلة برد «حماس»، وهو ما عبر عنه بلينكن نفسه قائلاً إنه «في حين توجد بعض الأمور غير الواضحة في ردّ حماس، فإننا نعتقد أنه يخلق مساحة للتوصل إلى اتفاق». غير أن هذا الكلام جاء متأخراً، إذ سبقه رفض مطلق من نتنياهو للمقترح، وزاد عليه بتهديدات زيادة حد الهجمات، وهو ما بدأ فعلياً بتنفيذه.

موقف نتنياهو أظهر فعلياً العجز الأميركي أمام إسرائيل. فرغم كل الدعم الذي كان، ولا يزال، منذ بداية العدوان، سواء بالسلاح أو استخدام الفيتو أكثر من مرة في مجلس الأمن والدفاع عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، إلا أن نتنياهو غير مستعد لتقديم ورقة قد تساعد بايدن في حملته

الأونروا ومعاقبة الضحايا

سمير الزبن

الأونروا جزءٌ أساسي من تاريخ المعاناة الفلسطينية، فهي ليست مؤسسة لعبت دوراً مهماً في حماية المنكوبين الفلسطينيين المقتلعين من وطنهم، من شروط معيشية أسوأ، كان يمكن أن يعيشوها دون هذه المؤسسة في مخيّمات اللاجئين في أماكن شتاتهم بعد احتلال العصابات الصهيونية لبلدهم وإحلال آخرين في بيوتهم التي تركوها وراءهم بفعل الحرب.

منذ ولادتها تُحيل الأونروا في عملها إلى النكبة الفلسطينية، بوصفها المنطلق الذي ولدت في سياقة هذه المؤسسة الأممية، ما يعني أنّ وجودها كمؤسسة مهمتها «إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»، يعيد كلّ المعاناة الفلسطينية إلى الجريمة التي ارتُكبت بحق هذا الشعب الذي طُرد من وطنه. وهؤلاء اللاجئون المشغولة بهم الأونروا، لهم الحق في العودة إلى ديارهم التي طُردوا منها، كما ينص القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة. إنّ هذه الوظيفة للأونروا بصفتها سجلاً للنكبة الفلسطينية، تعمل على التذكير دائماً بالجريمة الأصلية التي ارتُكبت بحق الفلسطينيين لتأسيس دولة إسرائيل على أنقاض وطنهم فلسطين. ولأنّ إسرائيل تسعى لإلغاء «حق العودة للفلسطينيين»، وإلغاء الأونروا لشطب واحد من أهم سجلات الجريمة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين الذين ما زالوا في مخيّمات اللجوء، الدليل الحيّ على الجريمة الإسرائيلية. ولطالما سعت إسرائيل لإلغاء الأونروا وتفكيك عملها، ما يضعف قضية اللاجئين الفلسطينيين، تمهيداً لشطبها النهائي.

وجدت إسرائيل غايتها للمسّ بالأونروا، من خلال اتهام عدد من العاملين في الأونروا بمشاركتهم في هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر. ولو صحت هذه الاتهامات، فهم اثنا عشر موظفاً من أصل ثلاثين ألف موظف للأونروا في قطاع غزّة، واتهمت إسرائيل المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، بأنه داعم للإرهاب، وهي ليست المرّة الأولى التي تتهم إسرائيل الأونروا بأنها تدعم الارهاب. وبناءً على هذه الاتهامات، طلبت إسرائيل من الدول المانحة وقف مساعدتها للأونروا، واستجابت اثنتا عشرة من الدول الأكثر تمويلاً للأونروا، على رأسها الولايات المتحدة، المانح الأكبر للأونروا. فتحت الأمم المتحدة تحقيقاً في القضية، وطردت الأونروا عددًا من موظفيها بناءً على هذه الاتهامات، دون أن يشكل قتل إسرائيل لأكثر من مائة واثنين وخمسين موظفاً في الأونروا أيّة إدانة من هذه الدول للجرائم الإسرائيلية.

بصرف النظر عمّا سيسفر عنه تحقيق الأمم المتحدة، من الواضح أنّ هناك استهدافاً للأونروا يبحث عن ذريعة، وجدتها إسرائيل في هذا الاتهام لعدد من الموظفين بالمشاركة في هجوم السابع من أكتوبر. وعلى فرض صحة هذا الاتهام لهذا العدد المحدود من الموظفين، فهل يُعاقَب خمسة ملايين لاجئ فلسطيني من أشدّ فئات الفلسطينيين ضعفاً يعيشون في أربعة بلدان؟!

لا يمكن فصل الإجراءات ضد الأونروا عن الحرب الإسرائيلية المجنونة على قطاع غزّة من خلال الوسائل العسكرية، وهي حرب على كل الحقوق الوطنية الفلسطينية بالمعنى السياسي، فلا تسعى إسرائيل من خلال حربها لهزيمة حركة حماس فحسب، بل هي تريد هزيمة الفلسطينيين والوطنية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية أيضاً، أي إنّ الحرب الإسرائيلية هي على الوجود الفلسطيني في كلّ مكان، بوصف الوجود الفلسطيني أينما كان، يُشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل. وفي هذا الإطار، يمكن فهم الهجوم الإسرائيلي على الأونروا وعلمها، بوصفها عنواناً من العناوين الأكثر بروزاً لوجود قضية فلسطينية في مواجهة إسرائيل.

يبدو أنّ معاقبة الضحايا والفئات الأكثر ضعفاً، هي السياسات التي اعتمدتها الدول الكبرى في مواجهة المشكلات التي تواجهها في الدول الأكثر فقراً، وقضية الأونروا تندرج في هذا الإطار. اختارت هذه الدول معاقبة المحتاجين، فهل سيؤدي عقاب المعدومين وتحويلهم إلى يائسين بالمطلق إلى أن يرفعوا الرايات البيضاء، وأن يطيّروا حمام السلام تجاه قاتلهم في سماء لا يرونها سوى حالكة السواد تلقي عليهم القنابل والصواريخ والجوع أيضاً، بفعل سياسات الدول الكبرى الحامية لعدوانية إسرائيل تجاه السكان المدنيين والمعدمين في القطاع الذي حاصرته على مدّة سبعة عشر عاماً. إنّ تحويل المعدمين إلى يائسين هو مساهمة في دفعهم إلى الحقد على هذا العالم الظالم والمنحاز بالنسبة إليهم، ودفعهم إلى التفكير في الانتقام ممن عاقبهم وأجرم بحقهم، والمسّ بمن مسَّ بهم. إنّ البحث عن سلام في المنطقة لا يأتي من معاقبة الفئات الضعيفة، بل من الاعتراف بحقوقها ومساعدتها على الاعتماد على نفسها، وليس بتحطيم حياتها وتدمير بيوتها وقتلها وقتل أطفالها، ومن ثم إغلاق المؤسسات التي تساعدهم من أجل الاستمرار في حياتهم في الحدّ الأدنى البشري. وبعد ذلك تتساءل إسرائيل والدول الكبرى: من أين يأتي هذا العنف في المنطقة؟ ولا تريد أن ترى أنّ هذا العنف تصنعه السياسات التي تمارسها في المنطقة من الدعم المطلق للدولة الأكثر عدواناً في المنطقة، تدعم حرب إبادة في مواجهة جموع السكان في غزّة، الذين باتوا في أغلبهم لاجئين في القطاع، وفي الأصل أغلب سكان القطاع هم لاجئون إليه بفعل النكبة الأولى. لم يترك جيش الاحتلال الإسرائيلي مكاناً آمناً في قطاع غزّة، لقد دمر أغلب مباني القطاع وجعلها غير قابلة للسكن، وهَجّرَ كلّ السكان تقريباً من أماكنهم، وهؤلاء الذين هاموا على وجوههم، يُعاقبون بحرمانهم المساعدات الشحيحة التي يحصلون عليها. إنّ الدول التي قطعت مساعداتها عن الأونروا، تعبّر عن سياسة عنصرية تجاه الفئات الأكثر ضعفاً التي كوتها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة، وهي لا تريد أن ترى آلام الضحايا في غزّة وغيرها، وتدعي أنّ من حق الجلاد أن يدافع عن حقه في التوغّل في دم الضحايا، لأنّ الضحية جرحت كرامته، وأظهرت فشله، وهو ما اعتبره تهديداً وجودياً، يسعى للردّ عليه بإبادة الفلسطينيين، وهي عنصرية وقحة، من إسرائيل ومن داعميها، الذين يريدون قتل الأونروا، التي كانت على كلّ عيوبها أمّ الفلسطينيين التي حمتهم في كثير من الظروف، وكانت عنواناً ورايةً لقضية اللاجئين التي لن تموت.

> إنّ الدول التي قطعت مساعداتها عن الأونروا، تعبّر عن سياسة عنصرية تجاه الفئات الأكثر ضعفاً من الفلسطينيين

(كاتب فلسطيني في السويد)

دونية نخب عربية وعنصرية توماس فريدمان

لميس أندوني

اللغة الاستعمارية العنصرية المهينة ليست غريبة عن الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز، توماس فريدمان. فتشبيه حركة حماس وحزب الله بالبرقات التي تنخر في المجتمعات التي تعيش فيها، بما يعنيه ذلك من وجوب سحقها، يتسق تماماً مع دوره مبشّراً وأداةً في خدمة المشروع الصهيوني والأهداف الإمبريالية الأميركية. وليس متوقّعاً من فريدمان وأمثاله موقفٌ أخلاقيٌ ضد حرب الإبادة في غزّة، بل المتوقع منه تسويغ هذه الحرب وتبريرها، وهذا هو غرضه من نعت حماس وحزب الله والحوثيين بـ«يرقات أفرزتها إيران»، التي يصفها بـ«العنكبوت الطُفيلي» في المنطقة.

والمقصود ليس شيطنة الفعل المقاوم فحسب، بل تصوير ما يحدُث بأنه حرب بدأتها إيران، أي إنكار الاحتلال الصهيوني والحصار وكل تاريخ معاناة الشعب الفلسطيني. ليست المسألة الموقف من إيران، بل إضفاء شرعية على المشروع الصهيوني الكولونيالي الإحلالي. يستطيع فريدمان فعل ذلك دون التشبيهات فاشية الطابع، ولكنه يقصد ما يقوله تماماً. فتقويض إنسانية المقاومين، وتحديداً في قطاع غزّة، يجعل الصور المرعبة المنتشرة على الشاشات ووسائل التواصل، لأطفال قتلى وجرحى ومبتوري الأطراف، «نتيجة معركة لا بد منها» وليس لإسرائيل وتاريخها على أرض فلسطين ذنب فيها.

ليس هذا كله مفاجئاً، فقد اعتدناه من فريدمان، لكن ما هو واجب في سياق حرب الإبادة المستمرّة، إدانة صمت (وتواطؤ) نخب عربية تحتفي بفريدمان، وتتفاخر بمعرفته وصداقته، وترديد كلماته دون تدقيق أو تمحيص، وكأنه منارة الوعي، فالانبهار بما يراه هؤلاء «تحليلاً استراتيجياً» وعبقرية تعميهم عن فحوى مقالاته، فلا يرون إلا جملاً هنا وهناك توهمهم بأنه متزن ومتوازن ويرى مصلحة العرب والإنسانية في كل حرف يكتبه. والأسوأ أن بعض النخب قد تتفق مع رسالة مقال فريدمان «مملكة الحيوانات في الشرق الأوسط «. لا يروّج وهماً فحسب، بل هو غير صادق في تأييد فكرة دولة فلسطينية، فالكاتب الصهيوني يؤيد وجود المستوطنات، فيما عدا بعض «البؤر الاستيطانية غير الشرعية». والتعبير نفسه بدعة إسرائيلية تهدف إلى إضفاء الشرعية على كتل الاستيطان الرئيسية، فلا صدقية في طرح فكرة دولة فلسطينية من أي شخص يؤيد استمرار المستوطنات في قلب الأراضي الفلسطينية. لم يدّع توماس فريدمان يوماً أنه مناصر للشعب الفلسطيني، أو للعدالة، لا في فلسطين أو في أي بقعة، بل كان دائماً مؤيداً ومدافعاً شرساً عن الاستعمار وإسرائيل. وهو في مقاله يختلف تكتيكياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي وصفه بقردٍ يقفز من جهة إلى أخرى للحفاظ على منصبه، أي إنه يجب دفعه خارج الحكم، وليس إبادته كالحشرات الطفيلية مثل المنظمات التي تستهدف إسرائيل أو القواعد الأميركية في سورية والعراق. المستهجن في موقف النخب العربية، التي تهوى كل مبشّري الصهاينة «الليبراليين» القادمين من واشنطن، أنها نسيت أو تناست دور فريدمان القذر في التحريض وفي التبرير بكل وقاحة للعدوان على العراق وتدميره، فهو من القلائل بين الصحافيين، وهو الأبرز، الذين كتبوا وتحدثوا بلغة تهديد وتحشيد تكاد تكون وحشية ضد جميع المسلمين قبل الحرب وخلالها وبعدها.

ولم يكن يتحدّث حينها صحافياً أو كاتباً، ولم يحاول التستر خلف كلمات حضارية منمقة حين كتب في مقال، في 6/4/ 2004، أن السبب الحقيقي للحرب هو لفقء فقاعة الإرهاب ضد أميركا بعد تفجيرات 11 سبتمبر من خلال «دخول الجيش الأميركي قلب العالم الإسلامي والعربي، وولوج الجنود الأميركيين داخل كل بيت، لنريهم أننا على استعدادٍ للقتل وللموت، من أجل حماية مجتمعنا المفتوح من فقاعة الإرهاب». لم يكتفِ برسالة التحريض على القتل في مقاله، لكنه قال بلهجة تهديد عدوانية في مقابلة تلفزيونية مع المذيع الشهير تشارلي روز، إن على العرب والمسلمين تذكّر كلماته (تهديده)، فلا بديل لهم سوى الإذعان.

لم تؤثر تصريحات فريدمان العنصرية البشعة في موقف نخب عربية كثيرة، فتجد وزراء وصحافيين يقابلون فريدمان ويتنادونه «توم». وحدث أنني التقيت وزيراً عربياً بعد عامين على الحرب، وأسرّ لي بفخر أنه قبل يوم كان على «غداء مع توم»، ولمّا سألتُه عمن يكون توم، استغرب وأعاد ترديد اسم توم، وكأنه صديق طفولته الأحب.

صفاقة فريدمان وغيره من صحافيين وباحثين في مراكز بحث صهيونية - أميركية من أمثال ديفيد شينكر وروبرت ساتلوف، ومن لفّ لفّهم من صهاينة أو عرب متصهينين، ممن شاركوا بالتحريض على غزو العراق، لم تؤثر، إلا في ما ندر، بموقف أغلب النخب العربية. وأجد في موقف هذه النخب تواطؤاً مقصوداً أحياناً، أو نابعاً من انبهار ساذج في أكثر الأحيان، مع مواقف فريدمان الداعمة للحروب الأميركية ولحرب الإبادة الجارية في غزّة، إذ فيها استهانة بحياة العراقيين، والآن الفلسطينيين، واحتفاءً وإعجاباً بمن يناصب شعوبنا العداء، وكأن شيئاً لم يحدُث. أتقن فريدمان دوره مدافعاً عن هيمنة أميركا الاقتصادية والعسكرية في العالم غالباً ممثلة للعولمة الاقتصادية، تحت ستار ترويج النظام الاقتصادي والثقافي بين الشعوب؛ فالهيمنة الاقتصادية الأميركية، برأيه، تمنع الحروب وتؤسّس للسلام. ومفهومه للسلام العالمي هو «إذعان الدول والشعوب» لسيطرة واشنطن بوصفها القوة العظمى الأوحد، دون أي منافس أو منازع.

لا يختلف فريدمان في جوهر موقفه عن نتنياهو، فكلاهما يروّج أن إسرائيل تمثل نقطة ضوء حضارية للغرب بين العرب والمسلمين «المتخلفين»، وهذا شأنهما. ولكن أن تكون نخب عربية مبهورة به وبمن مثله وتحتفي بهم وتنافق لهم على حساب الشعوب، فهذا شأننا، وهو ما لا يطاق. ولهؤلاء جميعاً، سياسيين وإعلاميين، نقول: كفى زيفاً وتملّقاً على حساب حياة (ودماء) أهل فلسطين والعراق واليمن وكل عربي وإنسان يصبح هدفاً لفرض هيمنة إسرائيل.

> لا يختلف فريدمان في جوهر موقفه عن نتنياهو، فكلاهما يروّج أن إسرائيل تمثل نقطة ضوء حضارية للغرب بين العرب والمسلمين «المتخلفين»

(إعلامية من الأردن)

مصر عندما تدمر زراعة القصب بأيدي حكومتها

عمر سمير

منذ سنوات تتكرّر شكاوى مزارعي قصب السكر في مصر من الأسعار المتدنية التي تريد الحكومة شراء القصب بها، رغم أنّه يدخل في صناعة استراتيجية مثل السكر، وتعتمد عليه صناعات أخرى بمختلف القطاعات الاقتصادية، من مخبوزات، وحلويات، وأخشاب، وورق، وغيرها، ونحن نتحدث عن بلد من أقدم البلدان في تاريخ زراعة قصب السكر، وكانت من أكثرها إنتاجاً له، وكان، ولا يزال، بها قطاع عام قوي مرتبط بزراعة القصب، ولديها محافظات كبيرة، مساحة وسكاناً، تعتمد على زراعة القصب وتنتشر بها مصانع السكر بطول الصعيد وعرضه. الغريب هذا العام أنّنا أمام إصرار حكومي عجيب على عدم التجاوب مع مطالب المزارعين بسعر عادل لطن القصب، بينما نعيش أزمة حادة في أسعار السكر الذي وصل سعر الكيلو منه لحوالي 75 جنيها، ولم يعد متوفراً في العديد من الأماكن، رغم أنّ المصانع تقول بتوافره، ورغم أنّه لم تحدث أزمة كبيرة في الإنتاج ارتباطاً بأزمة العملة، لأنّ جميع مكوناته تكاد تكون محلية تماماً، وفي بلد هي ضمن الأعلى استهلاكاً للسكر الذي يدخل في كلّ تفاصيل حياة المصريين.

ويكاد يجن المزارعون عندما يدركون الفرق الشاسع بين سعر طن السكر النهائي وسعر طن القصب الذي ينتج ما بين مائة إلى مائة وعشرين كيلو سكر بخلاف المولاس والعسل الأسود والمخلّفات التي تتحوّل إلى خشب وغيره، بينما تريد الحكومة أن تأخذ الطن من المزارعين بألف جنيه، وفي أحسن الأحوال ألف وخمسمائة، بعيداً عن كلّ منطق وكلّ عدل، فالحكومة التي تخفض دعمها وتشتري القصب بأسعار أقل من سعر السوق من المزارعين تبيع لهؤلاء المزارعين السكر بأسعار، ربّما أعلى من السعر العالمي.

تجادل الحكومة بأنّ مصانع القطاع العام تخسر، وأنّها لن تتحمّل تكلفة دعمها، وأنّ هذا يتوافق مع برامج «الإصلاح الهيكلي» أو التقشف المطلوبة للتوافق مع المشروطيات الدولية، وفي وضع لا يزال القطاع العام هو المنتج الأكبر للسكر، والذي يُباع الجزء الأكبر منه في السوق بالأسعار الحرّة، لذا يصبح غير معقول ولا مقبول الحديث عن خسائر لتلك المصانع التي يتجاوز عمر بعضها قرناً ونصفاً، ولم تتوقف عن الإنتاج قط إلا هذا العام، بسبب الفشل الإداري والحكومي، وانعدام عدالة الأسعار، مثلما حدث لمصنع أبو قرقاص بالمنيا. وبينما تتغنّى الحكومة بدعم المزارعين نجد أنّ هذا ضرب من الخيال، فبنود دعم المزارعين في الموازنة العامة للدولة المصرية تثير الضحك، إذ إنّها لا تتجاوز بضعة مئات من الملايين توزّع على دعم أسمدة لملايين المصريين العاملين بالزراعة، لنجد أنّ نصيب المزارع من الدعم لا يكاد يصل لدولار سنوياً بالأسعار الجديدة للدولار في السوق السوداء.

وإذا جئنا لمطالب المزارعين فهي أكثر من عادلة، ذلك أنّ أسعار الأسمدة تضاعفت بما يفوق طاقاتهم في السنوات الماضية حتى تكاد تلامس 750 جنيهاً مصرياً، بعد أن كانت أقل من 50 جنيهاً في عام 2013، والمشكلة أنّها مرتفعة الثمن ولم تعد متاحة، وتشهد عمليات التوزيع بالجمعيات الزراعية، أو حتى بمحلات البيع الخاصة، مشاجرات للحصول على الأسمدة في كثير من الأحيان. لا يتعلّق الأمر فقط بعدالة الأسعار المطلوبة من المزارعين بل بفشلٍ إداري عميق، فرئيس الشركة القابضة للسكر والصناعات التكاملية رجل عسكري برتبة لواء، ممن لا يثق الرئيس سوى بهم، ولا ندري ما دخل اللواءات، سواء بالجيش أو الشرطة، بإدارة شركة في قطاع السكر؟ يتعلق الأمر أيضاً بسياسات حكومية للتكيّف مع أزمة المياه التي صنعها النظام الحالي بالتفريط في حقوق مصر المائية بطريقة مهينة، وذلك بتحليف أبي أحمد بالمحافظة على حقوق مصر، بعد أن وقّع معه السيسي اتفاق المبادئ عام 2015، وبعد أن أضعنا عقداً من الزمن في مفاوضات عبثية، مع التشديد على المزارعين في تقليص الدعم، وتعديلات قوانين الري، ومسألة تسعير المياه، والتوقف عن دعم زراعة القصب، وعدم نيّة الحكومة شراء أو دعم أيّة مساحات جديدة من زراعة القصب، باعتبارها زراعة شديدة الاستهلاك للمياه، مع الانتقال والتحوّل المفاجئ وغير المنظّم للمصانع لاستخدام بديل آخر، وهو بنجر السكر، وهو التحوّل غير المدروس، فنحن لا نؤمن بدراسة الجدوى وإنّما بالفهلوة، وهو الأمر الذي كلّف المصانع تعديلات واسعة النطاق في معداتها، وكلّف المزارعين خسائر واسعة وكلّف جميع المصريين أسعاراً مبالغاً فيها لسعر السكر وأزمات متكرّرة فيه.

> الحكومة التي تشتري القصب بأسعار أقل من السوق، تبيع السكر بأسعار، ربما أعلى من السعر العالمي

العجيب أنّ بعض هؤلاء يتصرفون بمنطق السارق الجشع الغبي الذي يصرّ على ألّا يترك للبقرة ما تقتات عليه، وفي الوقت نفسه يريدها أن تنتج له يومياً الكمية نفسها من الحليب، هكذا يفعلون مع المزارعين لا يقدّمون لهم الدعم الكافي، ولا حتى يتركونهم لآليات السوق الحرّ، بيعاً وشراء، ويحتقرونهم في الدراما وفي التعيينات الحكومية، ثمّ يريدونهم أن ينتجوا ما يغني البلاد عن الاستيراد، فإلى هؤلاء نقول: إذا أردت أن تحلب البقرة، فعليك أن تقدّم لها ما يبقيها على قيد الحياة وقادرة على إنتاج الحليب وإلا فستموت جميعها.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads